مرســـوم ســـلطاني

رقـم ١ / ٢٠٢١

باعتماد خطة التنمية الخمسية العاشرة ٢٠٢١م - ٢٠٢٥م

نحن هيثـم بـن طـارق سلطان عمـان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة ،

وعلى قانون التنمية الاقتصادية لسنة ١٩٧٥ ،

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٠/٩٤ بإنشاء وزارة الاقتصاد وتحديد اختصاصاتها ،

وبعد العرض على مجلس عمان ،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنـا بمـا هـو آت

المـادة الأولـــى

تعتمـد خطـة التنميـة الخمسيـة العاشرة ٢٠٢١م - ٢٠٢٥م الموضحة أهدافها في الملحق رقم (١) المرفق .

المـادة الثانيـــة

تنفذ خطة التنمية الخمسية العاشرة وفقا لإطارها المالي الموضح في الملحق رقم (٢) المرفق ، بناء على خطة التوازن المالي الصادرة من وزارة المالية .

المـادة الثالثـــة

تعتمد التوجيهات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني للخطة الموضحة في الملحق رقم (٣) المرفق .

المـادة الرابعـة

تعتمد المشاريع في الخطة وفقا للموجهات العامة لمشاريع الخطـة الـواردة فـي الملحـق رقم (٤) المرفق .

المـادة الخامســة

على وزارة الاقتصاد نشر تفاصيل الخطة في تقارير خاصة لهذا الغرض .

المـادة السادســة

على جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة وغيرهـا مـن الأشخـاص الاعتباريـة العامـة تنفيذ خطة التنمية الخمسية العاشرة دون إخلال بأحكام القوانين والنظم المعمول بها .

المـادة السابعــة

تقوم وزارة الاقتصاد بإصدار مجلد البرامج الاستراتيجية للخطة خـلال الربـع الأول من عام ٢٠٢١م ، على أن يتم تحديد مشاريع العام الأول من الخطة بالتنسيق بين كل من وزارة الاقتصاد والجهات المعنية .

المـادة الثامنــة

تقوم وزارة الاقتصاد بإجراء تقييم دوري للخطة على ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية .

المـادة التاسعــة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من الأول من يناير ٢٠٢١م .

صـدر في : ١٧ من جمادى الأولى سنـة ١٤٤٢هـ

الموافــق : ١ من ينايـــــــــر سنـة ٢٠٢١م

هيثـم بن طـارق

سـلطان عمـان

ملحـــق رقـــم (١)

أهداف خطة التنمية الخمسية العاشرة ٢٠٢١م - ٢٠٢٥م

١ - تعزيز التنمية البشرية المستدامة والحفاظ على رأس المال البشري :

تستهدف الخطة منع تدهور رأس المال البشري جراء الأزمة الراهنة ، والاستمرار في جهود تطوير المنظومة الصحية وقطاع الصناعات الدوائية ، ودعم مبادرة الصحة من الجميع للجميع . وتستهدف أيضا تطوير منظومة التعليم المدرسي والجامعي لرفع تنافسية خريجي التعليم في السوق المحلي والعالمي ، مع التركيز على التعليم عن بعد وتوفير البنية الأساسية المعلوماتية اللازمة . كما تركز على برامج الحماية والرعاية الاجتماعية وتشجيع حوكمة تقديم الخدمات العامة .

٢ - تحقيق تنمية متوازنة للمحافظات وزيادة دخل الفرد للمواطنين :

تسعى الخطة إلى تمكين المحافظات والعمل على تحقيق التنمية المتوازنة ، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بحسب المزايا النسبية لكل محافظة ، بما من شأنه أن يسهم في تحقيق تنمية إقليمية متوازنة تقود إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة والتحول نحو اللامركزية الإدارية والاقتصادية . كما تسعى الخطة إلى زيادة دخل الفرد للمواطنين من خلال تقديم برامج اقتصادية واجتماعية مختلفة ، والارتقاء بالخدمات التي يتم توفيرها في مختلف المجالات ، وفق الإمكانيات المتاحة .

٣ - توسيع قاعدة التنويع الاقتصادي وتطوير آليات وبرامج الهياكل الإنتاجية :

تعمل الخطة على استمرار الجهود لتحقيق التنويع الاقتصادي ، بما يضمن استمرار معدلات النمو الاقتصادي في المرحلة المقبلة في ضوء احتمالية انخفاض الطلب على النفط كمصدر أساسي للطاقة ، وذلك من خلال تحفيز قطاعات الصناعات التحويلية ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع ، والتي تحقق القيمة المضافة المحلية . كما تستمر الجهود في دعم قطاعات الزراعة والثروة السمكية والاستزراع السمكي والتصنيع الزراعي والغذائي للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي . كما تركز الخطة على قطاعات النقل والتخزين واللوجستيات والتجارة الالكترونية لتعزيز الانضمام لسلاسل القيمة والإنتاج والتوريد العالمية ، والسياحة التراثية والثقافية لتعظيم الاستفادة من الموروث الثقافي والحضاري والإنساني الكبير للسلطنة .

٤ - تطوير بيئة الاقتصاد الكلي وتحقيق الاستدامة المالية :

تهدف الخطة إلى تحسين بيئة الاقتصاد الكلي والوصول إلى التوازن بين إجراءات ضبط وترشيد الإنفاق العام الجاري ، من ناحية ، وتبني سياسات مالية توسعية منضبطة في الجانب الإنمائي من ناحية أخرى . وتعمل الخطة على تطوير البنية الاقتصادية الأساسية اللازمة لتحفيز الاستثمار الخاص وتسريع وتيرة تنفيذ المشروعات الاستراتيجية الكبرى ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر .

٥ - تحفيز النشاط الاقتصادي بالشراكة مع القطاع الخاص ودعم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تسعى الخطة إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة المحلية والعالمية ، واستكمال سلاسل القيمة والإنتاج والتوريد ، مع توفير البيئة المناسبة لممارسة الأعمال وتطوير المناطق الاقتصادية ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تدعيم ترابطها بالمؤسسات الكبيرة، وتشجيع مساهمتها في أنشطة الابتكار واقتصاد المعرفة وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي والأسواق المتخصصة ورأس المال المخاطر ، والتركيز على توفير فرص عمل لائقة ومنتجة للشباب العماني خاصة في مجال ريادة الأعمال .